المصدر: الاهـــــــرام

التاريخ : ١٩٧٨/٧/٨

المحـكمة تلغى قـرار مصادرة جريدة الاهالى

اصدرت أمس محكمة جنوب القاهرة الابتدائية قرارا بالغاء أمر ضبط العدد ١٩ الاخير من جريدة الاهالى وقررت الافراج عن نسخ العدد المتحفظ عليها .. قالت المحكمة أن الدستور والقانون قد كفلا بطريقة رائعة حرية الرأى بصورة لم تشهد لها البلاد مثيلا من قبل وأن اللقاءات التى يعقدها رئيس الجمهورية مع الطوائف والهيئات مذاعة بالراديو والتليفزيون على الهواء وهو يتقبل الرأى الاخر ويناقشه فى هدوء وقد يقتنع وقد لا يقتنع لانه لايفرض رأيا معينا ولانه لا يتعصب لرأى محـدود وفى هذا الجو المشبع بهواء الحرية والديمقراطية السليمة لا يعتبر مجـرد نشر الخبر أو البيان أو الرأى المخالف من شأنه تكدير الامن .

وكانت المحكمة قد عقدت جلستها أمس فى الساعة الثامنة صباحا برياسة المستشار أنور عبد الفتاح ابوسحلى ومثل النيابة عدلى حسين رئيس نيابة أمن الدولة العليا وأنور العاصى وكيل أول النيابة وأمانة سر عبد الرحمن عبد السميع . وحضر خالد محيى الدين رئيس تحرير جريدة الاهـالى ورئيس حزب التجمع الوطنى الوحدوى ومعه محاميه الدكتور عصمت سيف الدولة .

وطلبت النيابة تأييد أمر الضبط لما تضمنه العدد من بيانات ومقالات مثيرة مما يعد تشكيكا فى دستورية قانون حماية الجبهة الداخلية مما يخـالف الدستور والقانون مخالفة صارخة كما أوردت الجريدة خبرا عن قيام مجموعة من الشخصيات الفرنسية بارسـال برقية الى الرئيس السادات تتضـمن مناشدته برفع كافة الاجراءات المتخذة

ضد الكتاب المصريين . وطلب محامى رئيس التحرير الغاء أمر الضبط تأسيسا على أن ما تضمنه العدد ليس به مايخالف القانون .

وقد استغرقت الجلسة ساعة ونصف بعدها للمداولة ثم أصدر رئيس المحكمة قراره بالغاء أمر ضبط العدد التاسع عشر من الجريدة والافراج عن نسخ العدد المضبوطة .

وقالت المحكمة انهـا لا تـرى فيما نشر فى العدد الاخير من جريدة الاهالى مايكون الجريمة المنصوص عنيها فى المادة ١٠٢ مكرر عقوبات ذلك أن النقد الذى وجهه بيان حزب التجمع لقانون حماية الجبهة الداخلية والمنشور فى الصفحة الاولى لا يتضمن اية اثارة وليس من شأنه تكدير الامن العـام خاصة بعد أن نشرت الصحف جميعها مادار من مناقشات فى مجلس الشعب عند نظر القانون المذكور وقد أدلى المعارضون للقانون لاوجه نقدهم فى الشأن بمالا يقل عما أورده البيـان المذكور وأن خبر البرقية المرسلة من بعض الفرنسيين للسيد رئيس الجمهورية واضح من أسماء مرسليها انهم ممن ينتمون الى الاحزاب اليسارية فى فرنسا وقد كشف السيد رئيس الجمهورية فى لقائه مع رجال الصحافة الاجانب أوجه اعتراضاتهم على اجراءات الاستفتاء الاخير ورد عليها فى وضوح وصراحة هما طابع النظام القائم فى البلاد ومن ثم ترى المحكمة انه ليس فى نشر خبر هذه البرقية ما ينطوى على اثارة وليس من شأن نشره تكدير الامن العام لان اعلان الرأى الاخر سواء فى الداخل أم الخارج أمر طبيعى فى المجتمع الديمقراطى .